

Distr.: General
13 July 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

البند ٦١ (أ) من القائمة الأولية*

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا:

التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

التقرير الثاني للفريق الاستشاري للأمين العام المعني بتقديم الدعم الدولي
لشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

مذكرة من الأمين العام

وفقا للفقرة ٣٢ من قرار الجمعية العامة ٢٢٢/٦٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير الفريق الاستشاري للأمين العام المعني بتقديم الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المعنون "من قطع الالتزامات إلى تحقيق النتائج: المضي قدما في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا".

* A/61/50 و Corr.1.



رسالة إحالة مؤرخة ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من رئيس الفريق الاستشاري للأمين العام المعني بتقديم الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

في رسالة الإحالة السابقة التي وجهتها إليكم، أشرت إلى أن الفريق الاستشاري للأمين العام المعني بتقديم الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا سوف يقدم تقريراً إضافياً في عام ٢٠٠٦. ويأتي هذا التقرير وفاء بذلك الوعد. أما موضوع تقريرنا الثاني فهو "من قطع الالتزامات إلى تحقيق النتائج: المضي قدماً في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا". وهو يبين التقدم الذي أحرز منذ السنة الماضية ولكنه يشدد أيضاً على أهمية اتخاذ تدابير في مجال السياسات العامة للتعجيل بعملية تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة).

ولقد شهدت السنة الماضية التزامات كثيرة قطعها المجتمع الدولي دعماً لتنمية أفريقيا. وقد أدى هذا الدعم المتنامي إلى حدوث زخم جديد في العمل الدولي من أجل أفريقيا. والمهام الرئيسية التي تنتظرنا الآن هي الاستفادة من هذا الزخم وترجمة الالتزامات المقطوعة إلى نتائج ملموسة لتمكين الحكومات الأفريقية من دفع عجلة تنفيذ جدول أعمال الشراكة الجديدة، وخصوصاً في إرساء أساس قوي لتحقيق النمو والتنمية المستدامين والمنصفين، والاستقرار السياسي، والحكم الديمقراطي.

وقد راعى الفريق الاعتبارات السالفة الذكر في أدائه لعمله. وبناء عليه، صاغ مجموعة من المقترحات ترمي إلى تنفيذ التعهدات التي قطعها شركاء تنمية أفريقيا وذكر تدابير إضافية يمكن اتخاذها لتعزيز هذا الزخم. وتوصل الفريق في أعماله إلى عدة استنتاجات هامة، ولا سيما من خلال المشاورات التي أجراها مع مختلف الحكومات والمؤسسات، ضمن أفريقيا وخارج المنطقة. وتمثل أحد هذه الاستنتاجات في التأكيدات التي قدمتها الحكومات والمؤسسات الشريكة في تنمية أفريقيا بمواصلة تقديم الدعم لأفريقيا. ورغم أن الفريق يرى أن هذه التأكيدات مبشرة بالخير، فإنه يعتقد أن تحويل هذه الالتزامات إلى أفعال ملموسة سيقتضي بذل جهود على كافة المستويات.

ورغم التقدم الذي أحرز حتى الآن لا يمكن أن يكون هناك أي مجال للتهاون، إذ أن ذلك سيقتضي على هذا الزخم. ولتفادي حدوث ذلك، لا بد للحكومات الأفريقية ولشركائها الإنمائيين من إقامة حوار مستمر وبناء ومشاركة واسعة في ما يتعلق بالأولويات المدرجة حالياً على جدول أعمال التنمية الأفريقية والتي قد تدرج في المستقبل.

وستظل منظومة الأمم المتحدة تشكل ركنا هاما من أركان الدعم الدولي للشراكة الجديدة. ولكن حتى تكفل منظومة الأمم المتحدة أن تكون شريكا فعالا ويمكن الوثوق به في تنفيذ الشراكة الجديدة يتعين عليها أن تعيد النظر في طرائق عملها وتعززها، بما في ذلك إطار التنسيق والتعاون لدعم الشراكة الجديدة. وسيكون من المفيد لمنظومة الأمم المتحدة على وجه الخصوص أن تضع إطارا متكاملًا لدعم مفوضية الاتحاد الأفريقي ينطوي على توفير الدعم لبرنامج الشراكة الجديدة.

ولا يزال تعزيز الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي والحكومات الأفريقية لتنمية القطاع الخاص في أفريقيا يمثل أولوية كبرى. وأصبحت هذه المهمة أكثر إلحاحا نظرا لوجود اعتراف واسع بكون القطاع الخاص يشكل طرفا فاعلا رئيسيا في تنفيذ الشراكة الجديدة. ولم يكن من الممكن تحقيق العديد من برامج ومشاريع الشراكة الجديدة لولا المشاركة النشطة للقطاع الخاص فيها أو على الأقل دون شكل من أشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وفي الحوار الذي أجري مع ممثلي القطاع الخاص في أفريقيا، تم التشديد بشدة على ضرورة تهيئة بيئة تمكن الشركات الخاصة الوطنية من النمو، واتخاذ مبادرات خاصة لتعزيز فرص الاستثمار في أفريقيا. ويجب أن يترافق دعم القطاع الخاص بالاهتمام بالمجتمع المدني وبالجمهور عموما، من أجل زيادة مدى إطلاعه على الشراكة الجديدة وتعزيز إحساس المواطنين بأنهم جزء من هذه الشراكة وزيادة مستوى مشاركتهم فيها.

وفي حين يعي الفريق أن مهمته تتمثل في تعزيز الدعم الدولي للشراكة الجديدة، فإنه مدرك أيضا أن هذا الدعم لن يحقق النتائج المرجوة ما لم تنفذ برامج الشراكة الجديدة بفعالية، وما لم ينشأ توافق إقليمي قوي بشأن هذه البرامج، وما لم تحدد مسؤوليات كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة في مجال وضع وتنفيذ البرامج تحديدا واضحا. وقد أبرز هذا التقرير عددا من المسائل التي ينبغي للقادة الأفريقيين تناولها بغرض تعزيز تلك الأهداف.

ويعد الرصد أمرا أساسيا لكفالة الوفاء وفاء تاما بالالتزامات المقطوعة. كما يعد الرصد الفعال ورفع التقارير بانتظام في غاية الأهمية، خصوصا في ضوء تعدد الالتزامات المقطوعة بشأن أفريقيا وتعدد المبادرات الرامية إلى دعمها. وينبغي للرصد أن يركز على الالتزامات المحددة بقدر تركيزه على ما تفضي إليه من نتائج عملية في مجال السياسات العامة. ويعي الفريق أن عددا من الآليات والإجراءات قد ظهر في مجال الرصد تلبية للحاجة إلى استجابة لضرورة تقصي مدى تحقق الالتزامات التي قطعت من أجل أفريقيا خلال السنوات القليلة الماضية. وهذا تطور يبشر بالخير.

ومع ذلك فإن الجمعية العامة تمتاز بكونها أكثر شمولاً وتمثيلاً بحكم تكوينها. وهنا تكمن أهمية مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، الذي يمثل دوره في رصد التقدم المحرز في مجال الدعم الدولي وتنفيذ الشراكة الجديدة وفي تقديم التقارير عن ذلك إلى الاجتماعات الحكومية الدولية المعقودة في مقر الأمم المتحدة، وأهمية تعزيز هذا المكتب ليؤدي دوره بفعالية.

ويعرب الفريق عن امتنانه للدعم المالي الذي قدمته حكومتا الدانمرك والنرويج والذي موّلت بفضلله الزيارات التشاورية التي قام بها الفريق (انظر القائمة الواردة في المرفق الثاني).

وأود أيضاً أن أعرب، باسم أعضاء الفريق، عن امتناني للموظفين العاملين في مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا لما اضطلعوا به من بحث ممتاز وما قدموه من دعم لوجستي وإداري.

لقد أنشئ هذا الفريق ليقدم لكم المشورة بشأن التدابير التي من شأنها تعزيز الدعم الدولي للشراكة الجديدة. وتنتهي فترة ولايته البالغة سنتين في عام ٢٠٠٦. وهذا هو التقرير الأخير الذي سيرفعه الفريق إليكم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام على إتاحتها الفرصة لي للعمل كرئيس للفريق، ولأشكر أعضاء الفريق على مساهمتهم الفعالة وتفانيهم.

(توقيع) إيميكاً أنياوكو

رئيس الفريق الاستشاري للأمين العام المعني بتقديم
الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

التقرير الثاني للفريق الاستشاري للأمين العام المعني بتقديم الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

من قطع الالتزامات إلى تحقيق النتائج: المضي قدما في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

المحتويات

الصفحة

٧	أولا - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والدعم الدولي
٨	ثانيا - الاستفادة من زخم الالتزامات الدولية
٩	ألف - الالتزامات بالمعونة وجهود تحسين فعالية المعونة
١١	باء - إلغاء الديون
١٢	جيم - تحرير التجارة
١٢	دال - خطة العمل المشتركة
١٣	ثالثا - التدابير الأفريقية لتعزيز الدعم الدولي
١٣	ألف - المسائل المؤسسية
١٤	باء - تعزيز الشراكة
١٦	جيم - الاتصال وتوعية الجماهير
١٧	رابعا - أهمية دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
١٨	ألف - تحسين التنسيق فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة لدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
١٨	باء - تعزيز التعاون فيما بين مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك التعاون في برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
١٩	جيم - تعزيز قدرة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

١٩		خامسا - رصد التنفيذ
١٩		ألف - أهمية الرصد
٢٠		باء - تعزيز عملية الرصد
٢١		سادسا - التوصيات

المرفقات

٢٤		الأول - أعضاء الفريق
٢٦		الثاني - الاجتماعات والمشاورات التي عقدها الفريق

أولا - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والدعم الدولي

١ - إن أفريقيا تمسك بزمام عملية الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وتديرها، فهذه العملية تعكس الرؤية المشتركة لقادة أفريقيا والتزامهم المشترك بالقضاء على الفقر وبوضع بلدانهم، منفردة ومجموعة، على طريق النمو والتنمية المستدامين. وتتماشى هذه المبادئ بشكل تام مع الالتزامات الدولية بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخصوصا هدف تخفيض معدلات الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وهذا الهدف يمثل الأساس الذي استند إليه في تحديد الوعد الرئيسي للشراكة الجديدة، ألا وهو التجدد الاجتماعي - الاقتصادي لأفريقيا وتنميتها. وفي سياق ذلك الجهد، تهدف الشراكة الجديدة إلى تحقيق نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل قدره ٧ في المائة.

٢ - وتمثل الشراكة الجديدة المرة الأولى التي يتوصل فيها إطار للتنمية الأفريقية لأن يشكل محورا يستقطب دعم المجتمع الدولي لأفريقيا ولأن يكون أساسا لشراكة جديدة في المنطقة. إن مفهوم المشاركة المتجسد في الشراكة الجديدة هو من عناصر قوة هذه المبادرة وينطوي على عدة أوجه. فالشراكة الجديدة تعلق أهمية كبيرة على الشراكة بين الحكومات الأفريقية وشركائها الإنمائيين، وبين الحكومات وشعوبها، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني. وبذا تعكس الشراكة الجديدة الإجماع المتزايد على أن عملية التنمية هي جهد تشارك فيه جهات معنية عديدة.

٣ - وقد ولدت الشراكة الجديدة دعما دوليا كبيرا لأفريقيا. وهي تدل على وجود التزام قوي لدى القادة الأفريقيين بإعطاء دفعة جديدة لتنمية منطقة شوهتها سنوات عديدة من الصراع وعدم الاستقرار السياسي وما يقرب من عقدين من الأداء الاقتصادي الضعيف.

٤ - لقد تصدرت تنمية أفريقيا جدول الأعمال الدولي في عام ٢٠٠٥. فقد كانت في مقدمة المسائل التي تناولها اجتماع القمة السنوي لمجموعة الثمانية الذي عقد في غلين إيغلز، اسكتلندا، في تموز/يوليه ٢٠٠٥. وقد تصدرت كذلك الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ١/٦٠ بتاريخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وبالإضافة إلى ذلك، شرحت عدة تقارير، بما فيها التقرير الأول الذي قدمه الفريق (A/60/85)، شرحا مفصلا احتياجات أفريقيا وكيف يمكن توفير استجابة دولية فعالة لتلبيتها. ولقد ساهمت الفعاليات الرفيعة المستوى المذكورة أعلاه، فضلا عن تعبئة الرأي العام العالمي من أجل دعم أفريقيا، في تحقيق هذا الزخم بالنسبة لتنمية أفريقيا.

٥ - وأشار الفريق في تقريره الأول إلى الفرصة الجديدة التي برزت أمام أفريقيا بفضل تزامن الالتزامات التي تعهد بها القادة الأفارقة من خلال الشراكة الجديدة من أجل تحقيق

التجدد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في أفريقيا، ودعم المجتمع الدولي لذلك الجهد. ولذا فإن التطورات الواعدة التي طرأت خلال السنة الماضية أوضحت وجود زخم جديد الآن دعماً لتنمية أفريقيا. وينبغي أن يعي القادة الأفريقيون والشركاء الإنمائيون لأفريقيا الفرصة التي أتاحتها هذا الزخم الجديد، وأن يترجم الشركاء الإنمائيون العهود التي قطعوها بتقديم الدعم إلى أعمال ملموسة.

٦ - إن التنفيذ الفعال لأولويات الشراكة الجديدة أمر أساسي لتحقيق الوعد الذي تمثله المبادرة. ويتكون برنامج عمل الشراكة الجديدة من مجموعة من الأولويات تهدف إلى إحداث أثر ملموس في ما يتعلق بإعادة الاستقرار والنمو إلى البلدان التي أضعفتها الصراعات؛ وتوطيد السلام والإصلاحات الاقتصادية في حالات ما بعد الصراع؛ وترسيخ الديمقراطية وتعزيز التنمية في البلدان التي بدأ فيها تحقق ذلك. وتشمل الأولويات الرئيسية للشراكة الجديدة الحكم الرشيد، بما في ذلك إدارة النزاعات وحلها، وتطوير البنى التحتية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والزراعة، والبيئة، وتنمية الموارد البشرية (الصحة والتعليم)، والعلم والتكنولوجيا. وفي ما يتعلق بهذه المجالات ذات الأهمية، دعت البلدان الأفريقية المجتمع الدولي إلى مساعدتها من خلال مجموعة أمور تشمل تقديم المعونة، والتخفيف من عبء الديون، وتوفير إمكانية الوصول إلى التجارة والأسواق، والاستثمار، والمساعدة الفنية.

٧ - وتتمثل المهمة الرئيسية لهذا الفريق في توفير المشورة للأمين العام بشأن ما يجب اتخاذه من تدابير وإجراءات من أجل مساعدة أفريقيا على تعبئة الدعم الدولي للشراكة الجديدة.

٨ - وباقي التقرير الحالي مرتب كما يلي: الجزء الثاني ويعنى بالاستفادة من زخم الالتزامات الدولية؛ والجزء الثالث يحلل التدابير الأفريقية لتعزيز الدعم الدولي؛ والجزء الرابع يدرس المسائل المتعلقة بالنهوض بتعزيز دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ والجزء الخامس يحلل عمليات الرصد والتنفيذ؛ والجزء السادس يسلط الضوء على توصيات الفريق.

ثانياً - الاستفادة من زخم الالتزامات الدولية

٩ - شهد عام ٢٠٠٥، الذي اختير "عام أفريقيا"، دعماً والتزاماً قوين من المجتمع الدولي لتنمية أفريقيا عن طريق عدة إجراءات واجتماعات، بما في ذلك عن طريق التقارير. وفيما يتعلق بهذه الأخيرة، فبالإضافة إلى التقرير الأول للفريق، كان هناك أيضاً تقرير عن مشروع الأمم المتحدة للألفية (A/59/727) وتقرير لجنة أفريقيا^(١). كما أكد مؤتمر قمة غلين

(١) "مصلحتنا المشتركة": تقرير لجنة أفريقيا (٢٠٠٥) انظر <http://www.commissionforafrica.org>

إيغل، ومؤتمر القمة العالمي عام ٢٠٠٥ من جديد دعمهما لتنمية أفريقيا. أما الاستفادة من الزخم الذي تولد في عام ٢٠٠٥ بالتسليم العملي للتبرعات المعلنة في عام ٢٠٠٦ والأعوام التالية هو أهم تحدٍ يواجه أفريقيا والمجتمع الدولي الآن.

ألف - الالتزامات بالمعونة وجهود تحسين فعالية المعونة

١٠ - تواصل الاتجاه نحو الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. واتساقا مع الالتزامات التي أعلن عنها في مؤتمر مونتيري بتخصيص نصف الزيادة على الأقل من المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا بحلول عام ٢٠٠٦، زادت مجموعة البلدان الثمانية مساعداتها للقارة بما يقدر بنحو ٦ بلايين من دولارات الولايات المتحدة في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤. وبناء على البيانات الأولية للمصروفات في عام ٢٠٠٥، فإن على الدول الأعضاء في مجموعة البلدان الثمانية والجهات الأخرى المانحة الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية أن تزيد من جهودها لتبلغ مستوى ٥٠ بليون دولار إضافية في السنة بالقيمة الحقيقية فيما بين عام ٢٠٠٤ وعام ٢٠١٠، كي تبلغ الزيادة فيما تحصل عليه أفريقيا ٢٥ بليون دولار في السنة خلال نفس الفترة. ويتفق هذا الرقم مع التوصيات الواردة في تقرير لجنة أفريقيا ومشروع الأمم المتحدة للألفية.

١١ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٥، وافق الاتحاد الأوروبي على مضاعفة مساعداته الإنمائية الرسمية فيما بين عام ٢٠٠٦ وعام ٢٠١٠، مع تخصيص ٥٠ في المائة على الأقل من هذه الزيادة لأفريقيا. وبصورة محددة، وبعد أن وصل الاتحاد الأوروبي إلى النسبة العالمية من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي، وهي ٠,٣٥ في المائة تقريبا في عام ٢٠٠٥، بدأ يخطط نحو تحقيق النسبة المستهدفة وهي ٠,٣٩ في المائة في عام ٢٠٠٦ حسب التزامه في مونتيري^(٢). وفي أيار/مايو ٢٠٠٥، وفي الوقت الذي أكد فيه الاتحاد التزامه بالوصول إلى الهدف الجماعي، وهو نسبة ٠,٧ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي في عام ٢٠١٥، فقد وافق على هدف جماعي جديد هو نسبة ٠,٥٦ في المائة بحلول عام ٢٠١٠، وهو ما سيسفر عن زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية بمبلغ ٢٠ بليون يورو فيما بين عام ٢٠٠٦ وعام ٢٠١٠. أما على مستوى البلدان الأوروبية، فإن الدانمرك والسويد والنرويج ولكسمبرغ وهولندا وحدها هي التي حققت النسبة المستهدفة وهي ٠,٧ في المائة.

(٢) انظر تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7)، المرفق الثاني.

١٢ - ووافقت اليابان على زيادة حجم مجموع مساعدتها الإنمائية الرسمية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ بمبلغ ١٠ بلايين دولار، مع مضاعفة مساعدتها لأفريقيا فيما بين عام ٢٠٠٥ وعام ٢٠٠٨. وبمقتضى "مبادرة الصحة والتنمية" من أجل أفريقيا التي أطلقتها في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، ستقدم اليابان ٥ بلايين دولار على مدى الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩. وبالإضافة إلى ذلك، وبالشراكة مع مصرف التنمية الأفريقي، اقترحت اليابان لتعزيز مرفق مساعدة القطاع الخاص بمبلغ ١,٢ بليون دولار، تُدفع على خمسة سنوات. وبعد أن قامت الولايات المتحدة بمضاعفة صافي ما دفعته لأفريقيا ثلاث مرات في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤، تنوي الآن مضاعفة مساعدتها لأفريقيا جنوب الصحراء فيما بين عام ٢٠٠٤ وعام ٢٠١٠. وتواصل كندا زيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية بنسبة ٨ في المائة سنوياً لتصل إلى مضاعفة هذه المساعدة فيما بين عام ٢٠٠١ وعام ٢٠١٠، مع تخصيص نصف هذه الزيادة للبلدان الأفريقية^(٣). وبدأت البلدان السوقية الناشئة الرئيسية، مثل الهند والصين، تؤدي دوراً في المساعدات الإنمائية لأفريقيا، ورغم صعوبة الحصول على معلومات شاملة عن حجم معوناتها والتزاماتها.

١٣ - ومع ذلك، فإن هناك قلقاً متزايداً بشأن تركيبة أرقام المعونة الإنمائية المنشورة، التي قد تنطوي على بنود لا تمثل تحويلات حقيقية من الموارد لدعم التنمية^(٤). فطبقاً لحسابات تقرير المنظمات غير الحكومية الأوروبية المشتركة، فإن ما يقرب من ثلث المساعدة الإنمائية الرسمية التي أعلن عنها الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٥ لم تشمل أي موارد جديدة للمعونة من أجل الحد من الفقر في البلدان النامية. فهناك مبلغ كبير من إنفاق المعونة المعلن خُصص في الحقيقة لتمويل مساكن للاجئين في أوروبا وإلغاء الديون، رغم توافق آراء مونيتري الذي نص على أن يكون إلغاء الديون إضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية.

١٤ - وأكد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، في القرار ١/٦٠، التزام المجتمع الدولي بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ودعا المؤتمر بشكل خاص إلى اعتماد استراتيجيات شاملة للتنمية الوطنية بحلول عام ٢٠٠٦ وتنفيذها، بما في ذلك إحداث زيادة كبيرة في جودة المعونة المقدمة إلى أفريقيا وفي حسن توقيتها، وأقر بقيمة إيجاد مصادر مبتكرة لتمويل مشاريع التنمية (مثل مرفق التمويل الدولي أو فرض ضريبة دولية على وقود

(٣) سيفضي ذلك إلى مضاعفة مساعدتها لأفريقيا فيما بين ٢٠٠٣-٢٠٠٤ و ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

(٤) هيتي كوثاتش واليكس ويلكس: "معونات الاتحاد الأوروبي: قيادة حقيقية أو أرقام مضللة؟ تحليل مستقل لمستوى معونات الحكومات الأوروبية، تقرير المنظمات غير الحكومية الأوروبية المشتركة (بروكسل، الشبكة الأوروبية المعنية بالديون والتنمية، ٢٠٠٦). يمكن الحصول على التقرير من العنوان التالي:

<http://www.Eurodad.org>

الطائرات)، وخاصة في قطاع الصحة. كما أكد مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية أن زيادة التجارة والاستثمارات بين أفريقيا واليابان سوف يسهم بشكل ملموس في تنفيذ الشراكة الجديدة، كما أن الحد من الفقر هدف مهم للتعاون بين آسيا وأفريقيا.

١٥ - وبالإضافة إلى زيادة المعونات المقدمة إلى أفريقيا، أحرز شيء من التقدم في تحسين جودة وفعالية المعونة التي تحصل عليها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا عن طريق المبادرات الثلاث التالية:

(أ) إعلان باريس بشأن فعالية المعونة^(٥) الذي دعا إلى زيادة الجهود مع التزامات محددة، لتقريب الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة من الاستراتيجيات الإنمائية للبلدان الشريكة، وتنسيق الإجراءات التشغيلية للجهات المانحة، وإدارة المعونة بالتركيز على النتائج الإنمائية، وتحسين المساءلة المتبادلة عن تنفيذ الالتزامات بشأن فعالية المعونة.

(ب) أكدت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أول استعراض متبادل لفعالية التنمية، أهمية المساءلة المتبادلة وضرورة تعزيز نظام تسليم المعونة وإدارتها في كل من البلدان المانحة والبلدان الأفريقية.

(ج) منتدى الشراكة الأفريقي الذي سيركز على رصد وتعزيز تنفيذ الالتزامات وعلى استعراض التقدم من جانب جميع الشركاء الداخليين في العملية (أي مجموعة البلدان الثمانية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وغيرهما من شركاء التنمية).

باء - إلغاء الديون

١٦ - في تموز/يوليه ٢٠٠٥، أعلن مؤتمر القمة في غلينز تأييده للمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف الديون التي تدعو إلى إلغاء جميع الديون المستحقة على ١٤ بلدا أفريقيا من البلدان المشاركة في مبادرة تخفيف عبء الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون المستحقة للصندوق الدولي، والمؤسسة الإنمائية الدولية، وصندوق التنمية الأفريقي.

١٧ - وأدى التركيز على مسألة الفقر في أفريقيا في عام ٢٠٠٥ إلى أن تنظر مجموعة البلدان الثمانية في مسألة ديون نيجيريا، حيث يعيش في هذا البلد أكبر عدد من السكان في أفريقيا، منهم ٩٥ مليوناً من الفقراء. وطبقا لاتفاقية نادي باريس التي وقعت في تشرين

(٥) لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المنتدى رفيع المستوى، بشأن فعالية المعونة، باريس، ٢٨ شباط/فبراير - ٢ آذار/مارس ٢٠٠٥.

الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، يسمح لنيجيريا بشطب نحو ١٨ بليون دولار من ديونها، وهو ما يمثل ٦٠ في المائة من ديون نيجيريا البالغة ٣٠ بليون دولار المستحقة للمقرضين من نادي باريس، وتسوية متأخرات تبلغ ٦,٣ بليون دولار، بالإضافة إلى ٦,١ بليون دولار لإعادة شراء الديون. كما أن بعض البلدان المقرضة من مجموعة البلدان الثمانية مثل الاتحاد الروسي وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة واليابان استمرت في سياستها الانتقائية لإلغاء ديون بعض البلدان الأفريقية الفقيرة المثقلة بالديون، ذاهبة في ذلك إلى أبعد من شروط مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

جيم - تحرير التجارة

١٨ - تم التوصل في المحادثات التجارية الوزارية التي جرت في هونغ كونغ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، إلى اتفاق لإلغاء دعم صادرات السلع الزراعية بنهاية عام ٢٠١٣. وبالإضافة إلى ذلك، تعهد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان بمنح ٩٧ في المائة من منتجات ٥٠ بلدا من أقل البلدان نموا حق الدخول إلى أسواقها دون رسوم جمركية ودون حصص بحلول عام ٢٠٠٨، باستثناء حوالي ٣٠٠ سلعة حساسة (مثل السكر والأرز)، تم البلدان الأفريقية. وقد تحقق بعض التقدم فيما يتعلق بالقطن، حيث أعلنت التزامات بإلغاء دعم صادراته بحلول عام ٢٠٠٦، وسيسمح للبلدان الأفريقية بالدخول الحر إلى أسواق القطن في البلدان المتقدمة النمو^(٦). ومع ذلك، ورغم أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وعدا بتخفيض الدعم المحلي للقطن، فإنهما لم يحددا تواريخ معينة لذلك. ويشعر الفريق بخيبة الأمل لأن المفاوضات التجارية في هونغ كونغ لم تحقق المستوى المرغوب من التقدم.

دال - خطة العمل المشتركة

١٩ - أيد مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية في غلين إيغلز الاقتراح الرامي إلى تعزيز منتدى الشراكة الأفريقي الذي أنشئ بغرض توسيع الشراكة بين أفريقيا والعالم المتقدم النمو لدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بضم أعضاء مجموعة البلدان الثمانية وغيرهم من الشركاء في التنمية. ومع تعزيز المنتدى، نشأت ظروف تسمح بتعميق الشراكة بين أفريقيا وشركائها في مجال التنمية، عن طريق توسيع العضوية والولاية في المنتدى، وتكليفه بمهمة وضع خطة عمل مشتركة تدمج رؤى وقدرات كل من البلدان الأفريقية وشركائها في التنمية وتكفل الوفاء بالالتزامات في حينها. وتجمع خطة العمل المشتركة تعليقات البلدان الأفريقية وشركائها في التنمية، كما نصت على ذلك الشراكة الجديدة من أجل تنمية

(٦) وافقت الولايات المتحدة مؤخرا على رفع الدعم عن صادرات القطن بحلول آب/أغسطس ٢٠٠٦.

أفريقيا، وبرامج الاتحاد الأفريقي، وخطة عمل مجموعة البلدان الثمانية لأفريقيا^(٧)، والالتزامات التي عقدت في مؤتمر قمة غلين إيغلز، ومؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وتحتوي الخطة التي ووفق عليها مؤخرا على معايير واضحة ذات جدول زمني محدد، وتساعد على رصد التقدم ورفع تقارير عن تحقيق الالتزامات المتبادلة. والأهداف الأولية لهذا الإجراء هي إعادة تأكيد الرؤية المشتركة للشراكة بشأن ملكية أفريقيا لعملية التنمية، وتوفير وسيلة لمتابعة التقدم ومحاسبة الأعضاء عن الالتزامات السابقة، والإسراع بتنفيذ المبادرات المشتركة. وينبغي أن تشكل بعض المسائل، مثل المسألة المتبادلة والمسائل المشتركة بين القطاعات جزءا من عملية الرصد والتقارير^(٨).

ثالثا - التدابير الأفريقية لتعزيز الدعم الدولي

٢٠ - إذا كان الفريق الاستشاري يدرك أن مهمته هي تشجيع الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، فإنه يقر أيضا بأن هذا الدعم لن يعطي نتائجه المرجوة إلا إذا نفذت هذه الشراكة بطريقة فعالة تقوم على توافق آراء إقليمي قوي بشأن هذه البرامج، وتحديد الدقيق للمسؤوليات عن صياغة البرامج وتنفيذها فيما بين مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة؛ وتعزيز العمل الجماعي داخل أفريقيا.

ألف - المسائل المؤسسية

٢١ - ينبغي لأفريقيا أن تضغط من أجل العمل على تنفيذ التزامات المجتمع الدولي بطريقة منسقة. ولهذا الغرض، هناك حاجة ماسة لفرز العلاقات المؤسسية بين مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة. وقد أبرزت مشاورات الفريق مع العديد من المؤسسات (انظر المرفق الثاني) عدة عقبات نجمت عن عدم التكامل التام بين أمانة الشراكة الجديدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي. ومن بين هذه العقبات:

(أ) الخلط المتزايد فيما يتعلق بالمسؤوليات والبرمجة لدعم الأنشطة التي تبادر بها المفوضية والأمانة؛

(ب) عدم الكفاءة في استخدام الموارد المحدودة، حيث أن الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف توزع الأموال المتوفرة لديها على برامج إقليمية بمبالغ بسيطة حتى تستطيع أن ترضي الطلبات المتنافسة من جانب المفوضية والأمانة؛

(٧) أقره مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية في كانايسكيس بكندا، في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

(٨) بلاغ صادر عن الاجتماع السادس لمنتدى الشراكة الأفريقي، ماهوتو، ماهوتو، موزامبيق، ٤-٥ أيار/مايو ٢٠٠٦.

(ج) الازدواج المتكرر في برامج الجهتين، مما يؤدي إلى إضعاف النتائج والمخرجات.

٢٢ - ويدرك الفريق أن الفترة الانتقالية التي استغرقت ٣ سنوات لإدماج أمانة الشراكة الجديدة في مفوضية الاتحاد الأفريقي، والتي حددها قرار مابوتو الذي اتخذته المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في تموز/يوليه ٢٠٠٣، سوف تنتهي هذا العام. وعلى القادة الأفارقة أن يتوصلوا إلى إطار مناسب ومترابط من الناحية التقنية لحل مسألة العلاقة الحاسمة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة. وأيا كان الترتيب الذي سيتفق عليه بين الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة، فسيستلزم الدعم لتعزيز القدرة المؤسسية لمفوضية الاتحاد الأفريقي، مع الاحتفاظ بالهوية الإيجابية للشراكة الجديدة.

٢٣ - وفي الوقت نفسه، فمن المهم أن تتخذ المؤسسات الإقليمية (الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا) والمؤسسات دون الإقليمية (الجماعات الاقتصادية الإقليمية) تدابير لدعم تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة حيوية لبناء قدرات الجماعات الاقتصادية الإقليمية وتزويدها بالموارد البشرية والمالية اللازمة. وكشرط أساسي لتعزيز هذه الجماعات، القيام باستعراض التجمعات الإقليمية القائمة، بغرض ترشيد عدد التجمعات المختلفة، وتلافي التداخل في عضويتها وبرامجها بقدر الإمكان.

باء - تعزيز الشراكة

٢٤ - إن النهوض بالشراكة مسألة لها أهمية حيوية في نجاح تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وهناك عدة وسائل للشراكة. فهناك حاجة إلى الشراكة بين فرادي البلدان الأفريقية، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وكما أكدنا في التقرير الأول (A/60/85)، فإن هناك حاجة أيضا إلى تعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

٢٥ - وحيث أن النجاح في تنفيذ الشراكة الجديدة يتطلب نهجا منسقا فيما بين أصحاب المصلحة المتعددين، فمن الضروري ضمان مشاركة إيجابية لأصحاب المصلحة الرئيسيين في عملية التنفيذ، مثل: أهم الوزارات الحكومية، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني، والمؤسسات الأفريقية لتمويل التنمية. وبناء على ذلك لا بد أن تتوافر المعلومات لجميع أصحاب المصلحة ممن لهم صلة بتنفيذ الشراكة الجديدة، وتوسيع وتعميق آليات المشاركة أمامهم. كما ينبغي إيجاد آليات للحوار الفعال فيما بين أصحاب المصلحة، وإجراء مناقشات على جميع المستويات (القارية والإقليمية والوطنية).

٢٦ - وينبغي أن تأخذ ورقات استراتيجية الحد من الفقر واستراتيجيات التنمية الوطنية في اعتبارها أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (انظر الفقرة ٦). ففي الوقت الذي حققت فيه بلدان أفريقية كثيرة تقدما ملموسا في هذا الاتجاه، فإن بعض البلدان الأخرى بحاجة إلى اتخاذ المزيد من الخطوات لتحسين الترتيبات الخاصة بتنسيق الشراكة الجديدة في هذه البلدان، عن طريق مكاتب و/أو مراكز التنسيق الخاصة بالشراكة الجديدة، بما يكفل تدفق المعلومات والتنسيق المناسبين، واستيعاب عمليات وأولويات هذه الشراكة داخل هذه البلدان، وتيسير المداولات على المستوى الوطني. وينبغي أن تشارك مجالس الوزراء، لا سيما وزراء المالية، بصورة أكثر إيجابية في عملية التنفيذ. وبالمثل، فمن المهم أن تشارك البرلمانات بصورة أكثر إيجابية في المناقشات الوطنية حول الشراكة الجديدة.

٢٧ - **القطاع الخاص (المحلي والأجنبي)** - كما سبق أن أكد الفريق في تقريره الأول (A/60/85)، فإن القطاع الخاص المحلي الدينامي هو محرك مهم للنمو وخلق الوظائف في أفريقيا. وبشكل خاص، تسهم مؤسسات القطاع الخاص غير الرسمي مساهمة مهمة في اقتصادات أفريقيا. في إيجاد بيئة مناسبة لتمكين تنمية القطاع الخاص ينبغي أن تعطى أولوية قصوى بالنسبة لأفريقيا لكي تستطيع تحقيق نمو مستدام والإسراع بتحقيق التنمية. فإذا كانت شركات القطاع الخاص تشارك مع الحكومات، من خلال مجموعة أعمال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، على المستوى القاري، فمن الضروري أيضا إيجاد آليات فعالة على المستوى الوطني من أجل مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ هذه الشراكة. ومن أهم الأشكال المفيدة لدعم القطاع الخاص، إتاحة الفرصة أمامه للحصول على رؤوس أموال قصيرة الأجل وطويلة الأجل (كما في ذلك القروض الصغيرة)؛ والبنية الأساسية؛ وهيئة بيئة مستقرة أمام الاقتصاد الكلي والاستقرار السياسي.

٢٨ - وفي الحوار الذي دار بين الفريق وممثلين للقطاع الخاص، ركز الممثلون تركيزا كبيرا على هيئة بيئة مواتية للقطاع الخاص المحلي تمكن من النمو، ووضع برامج خاصة لتشجيع فرص الاستثمار في أفريقيا. وسوف يستلزم هذا الموضوع الأخير التعاون بين الحكومات، ومجموعات القطاع الخاص، والمؤسسات المالية الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للحكومات أن تضع نظما وقواعد تفتح مجال العمل أمام رجال الأعمال المحليين والأجانب.

٢٩ - وإذا كانت الحكومة تتحمل مسؤولية تحسين بيئة السياسات، فإن على القطاع الخاص أيضا أن يقوم بدور استباقي أكبر في التغلب على الصعاب الموجودة. فالقطاع الخاص بحاجة إلى التركيز على التنويع، لا سيما في منتجات ذات قيمة مضافة أكبر، وأن يواصل جهوده للانضمام إلى شبكة العرض. وعلى شركات القطاع الخاص أيضا أن تحسن من

إنتاجيتها ومن قدرتها على المنافسة. وفي الوقت نفسه، ينبغي للقطاع الخاص أن يكون له دور استباقي أكبر في إيجاد روابط وشراكات مع المستثمرين الأجانب وبين الشركات التجارية الكبيرة، والمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم داخل أفريقيا، وهو أمر له فائدته المتبادلة من حيث نقل المهارات والتكنولوجيا، وإيجاد فرص جديدة أمام الأعمال التجارية.

٣٠ - ومن المهم أيضا إدخال عناصر فاعلة جديدة، مثل الشركات متعددة الجنسيات العاملة في أفريقيا في عملية الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وتشجيع هذه الشركات بإعطائها حوافز مناسبة لكي تشارك بصورة إيجابية في تنفيذ الشراكة الجديدة. وعلى الحكومات الأفريقية أن تتكفل بأن تظهر شركات القطاع الخاص بما فيها الشركات متعددة الجنسيات، مسؤولية اجتماعية، بإدراج الاعتبارات الاجتماعية والبيئية في ممارساتها وعملياتها التجارية.

٣١ - **المجتمع المدني** - يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تؤدي دورا حاسما في توعية السكان بأهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والنهوض بمشاركتها في هذا المضمار. ومن شأن زيادة وعي السكان أن تزيد أيضا الضغط على الحكومات لكي تفي بوعودها وخططها. وهناك شواهد على زيادة الجهود المبذولة للتشاور مع هذا المجتمع المدني أو إشراكه في تنفيذ الشراكة الجديدة، ولكن طبيعة هذه المشاركة ومجالها تتفاوت تفاوتا كبيرا. ولذا فمن المهم اتخاذ خطوات للنهوض بمشاركة المجتمع المدني في البلدان التي لم تشرك هذا العنصر بصورة كافية. ويلزم أن تعترف الحكومات في هذه البلدان بشرعية مشاركة المجتمع المدني في عملية الشراكة الجديدة، وإجراء حوار إيجابي مع هذه العناصر. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تقوم منظمات المجتمع المدني بدور استباقي أكبر في تنفيذ الشراكة الجديدة. ولكن المجال محدود أمام مشاركة المجتمع المدني في تنفيذ الشراكة الجديدة بسبب ضعف قدرات هذا المجتمع. وعلى المجتمع المدني أن يساعد في تنمية قدراته، التي ينبغي أن توفرها له هياكل الشراكة الجديدة على الصعيد الوطني.

جيم - الاتصال وتوعية الجماهير

٣٢ - بعد خمس سنوات تقريبا من اعتماد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، أصبح لدينا بعض الشواهد على زيادة الوعي بأغراضها وأهدافها بين الجماهير داخل وخارج أفريقيا على السواء، وبين وسائل الإعلام. ومع ذلك، فإن على الحكومات الأفريقية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وأمانة الشراكة الجديدة، أن تعمق جهودها فيما يتعلق بأمور الاتصالات والتوعية. فهذه الاتصالات وجهود التوعية ينبغي أن يكون لها هدف ثلاثي: تعزيز ومواصلة الوعي والاهتمام العام بالشراكة، في أفريقيا وخارجها؛ وحشد جميع مجموعات أصحاب

المصالح من أجل العمل؛ ورفع تقارير عن مدى التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة وعن النتائج الإيجابية على أرض الواقع. وهذا الهدف الأخير له أهمية خاصة، حيث أن أقوى جوانب الشراكة الجديدة يتمثل في إظهار التقدم الفعلي في تنفيذها. وفي هذا الصدد، فإن الرصد المناسب للتقدم المحرز وتشاطر نتائج هذا الرصد مع جميع أصحاب المصلحة، له أهميته الحيوية.

٣٣ - ينبغي أن يكون العمل من أجل استقطاب التأييد للشراكة الجديدة مهمة رئيسية للحكومات الأفريقية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وأمانة الشراكة الجديدة، وأن يستكمل الشركاء الآخرون هذا العمل. ولهذا الغرض، لا بد من تعزيز قدرة أصحاب المصلحة الرئيسيين السابق ذكرهم على القيام باستقطاب التأييد. كما يحتاج الأمر إلى بذل جهود إضافية لإشراك وسائط الإعلام كأحد أصحاب المصلحة وكشريك له أهميته. وحتى الآن، ركزت وسائط الإعلام في المقام الأول على الأحداث الرفيعة المستوى، مثل مؤتمرات القمة، وخطب رؤساء الدول، الأمر الذي يقلل من إحساس الجماهير بأنها صاحبة مصلحة. أما إذا شاركت وسائط الإعلام بصورة مناسبة، فإن بإمكانها أن تؤدي دورا هاما في إبقاء الجماهير على اطلاع بتفاصيل الشراكة الجديدة وتقبلهم لها.

٣٤ - وعلى أصحاب المصلحة الرئيسيين الثلاثة في تنفيذ الشراكة الجديدة، وهم: الحكومات الأفريقية ومفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة، أن يعملوا بصورة إيجابية من أجل إقامة علاقات مع وسائط الإعلام الأفريقية والدولية، وخاصة من أجل تغيير المفاهيم السلبية عن أفريقيا. وفي هذا الصدد، من المفيد إبراز المشروعات الناجحة والممارسات الجديدة للشراكة الجديدة، بما في ذلك الاتفاق على نشر التقارير الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران الذي يتناول مسألة الإدارة. وفي هذا المضمار، فإن أصحاب المصلحة الرئيسيين الثلاثة هؤلاء ينبغي أن يقوموا بجهد استباقي في تنظيم إحاطات إعلامية منتظمة، وتحسين ضمان اتصال وسائط الإعلام بذوي الشأن والمعلومات بصورة أفضل. وينبغي التخطيط للعلاقة مع وسائط الإعلام في إطار استراتيجية للاتصالات العامة وتقديم الخدمات.

رابعاً - أهمية دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٣٥ - ستظل منظومة الأمم المتحدة أحد الأركان الهامة للدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. فللأمم المتحدة دور كبير في توفير الموارد لبرامج هذه الشراكة وفي الإبقاء على الدعم الدولي لتنمية أفريقيا. ويرى الفريق أنه يجب التصدي لثلاث قضايا مترابطة في أي عمل سليم لمنظومة الأمم المتحدة في أفريقيا يهدف إلى المساهمة في هذا الجهد: تحسين التنسيق فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لدعم الشراكة الجديدة؛ وتعزيز التعاون فيما بين

مؤسسات الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي بما في ذلك التعاون في برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ وتعزيز قدرة تلك المؤسسات لتحسين دعمها للشراكة. ولقد تم تسليط الضوء على هذه القضايا أثناء المشاورات التي أجراها الفريق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وسائر كيانات منظومة الأمم المتحدة الموجودة في أديس أبابا، والمشاورات التي أجراها في عواصم أخرى (انظر المرفق الثاني).

ألف - تحسين التنسيق فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة لدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٣٦ - تشكل اجتماعات التشاور الإقليمية التي تعقدها وكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا آلية التنسيق القائمة حالياً لدعم الشراكة الجديدة. وهناك فوائد عديدة في ترتيبات التنسيق القائمة حالياً فيما بين مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة. وفي ظل هذه الترتيبات تشكل الشراكة إطاراً ينظم عمل كيانات منظومة الأمم المتحدة في أفريقيا، وتوفر رؤية مشتركة للعمل المتضافر فيما بينها، ويتيح لها الفرص لزيادة التعاون. فأينما اشتركت هذه الوكالات على نحو نشط في وضع برامج قطاعية للشراكة، وأينما كان هناك تعاون كبير فيما بين الوكالات المعنية، كان هناك تقدم ملحوظ في القطاعات المشمولة بذلك. ويصدق هذا الواقع على قطاعات المياه، والزراعة، والهيكل الأساسية والبيئة. غير أنه لا تزال ثمة حاجة إلى زيادة تحسين أداء آلية التنسيق المذكورة التي نظمت بالاعتماد على المشاورات الإقليمية والاحتياجات القائمة في كل مجموعة متخصصة في موضوع من المواضيع، وتحسينه بخاصة بعقد اجتماعات على نحو أكثر تواتراً تتيح الفرص لنشاطات المعلومات لتطوير البرمجة المشتركة.

باء - تعزيز التعاون فيما بين مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك التعاون في برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٣٧ - تدرك كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالات منظومة الأمم المتحدة جيداً ضرورة تعزيز التعاون فيما بينهما. وينبغي لأي آلية للتشاور بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي أن تكون قادرة على استيعاب اتساع نطاق ذلك التعاون وتعدد أوجهه. فبالرغم من أن وكالات منظومة الأمم المتحدة لا تزال تلتزم على نحو عميق بدعم مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة كليهما، نشأت عدة مشاكل لأن الأمانة لم تدمج على نحو كامل في مفوضية الاتحاد الأفريقي. وهو ما منع مؤسسات منظومة الأمم

المتحدة من أن تقدم إليهما دعما واضحا، وأدى إلى تنظيم أنشطة وجمع أموال لكلاهما كل على حدة، ونتج عنه وضع ترتيبات لمساعدة كل منهما بمعزل عن الآخر. فقد وقعت مثلا بعضفرادى الوكالات مذكرة تفاهم مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ثم وقعت في نفس الوقت مع أمانة الشراكة على رسالة تفاهم أو صك مماثل.

جيم - تعزيز قدرة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

٣٨ - بالرغم من المساهمة الكبيرة التي قدمتها كيانات منظومة الأمم المتحدة لبناء القدرات في أفريقيا، تظل هذه الكيانات هي أيضا بحاجة إلى تعزيز قدراتها وبخاصة من حيث تحسين تقديم الدعم، وتحسين التنسيق فيما بينها، وتعزيز التعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي فضلا عن الحكومات الأفريقية. وتمثل الزيادة في التمويل العنصر الأساسي لتحسين القدرة على أداء هذه المهام بالنسبة لمعظم مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة. وهذا ما يتوقف بدوره إلى حد بعيد على زيادة التمويل المخصص لبرامجها المتصلة بأفريقيا، وهو ما يتوقف بدرجة كبيرة على الموارد المالية المستمدة من الميزانيات العادية والمعبئة من مصادر خارجة عن تلك الميزانيات.

خامسا - رصد التنفيذ

ألف - أهمية الرصد

٣٩ - للرصد دور مركزي في تأمين التنفيذ الكامل لجميع الالتزامات المقطوعة. وقد أدركت الحكومات الأفريقية جيدا عند تصميم الشراكة أهمية أن يتم رصد تنفيذها رسدا فعالا. ومما يقيم الدليل على ذلك، وجود أدوات مؤسسية كلجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ الشراكة الجديدة، والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. ففي حين تعمل الأولى كأداة لرصد ومتابعة جميع جوانب التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة، تعمل الثانية كأداة للرصد الذاتي تقيم التقدم المحرز صوب تحسين الإدارة فيما بين الدول الأعضاء في الشراكة.

٤٠ - ويسلم الكثيرون أيضا على نطاق واسع في نفس الوقت بالحاجة إلى آلية واضحة ترصد كذلك التزام شركاء التنمية الأفريقيين. وقد أصبحت الحاجة تمس إلى تلك الآلية نظرا لكثرة المبادرات التي اتخذت في السنوات القليلة الماضية لدعم أفريقيا والالتزامات المقطوعة تجاهها.

٤١ - وقد تم إنشاء منتدى الشراكة الأفريقي ليكلل زخم رصد الالتزامات المقطوعة تجاه أفريقيا على أساس مفهوم المساءلة المتبادلة. وسيتولى هذا المنتدى الذي أنشئ في مؤتمر قمة

مجموعة البلدان الثمانية الذي عقد في ايفيان، فرنسا، من ١ إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، رصد تنفيذ الالتزامات التي قطعها كل من المجتمع الدولي وأفريقيا، وتحديد أولويات العمل على أساس خطة العمل المشتركة. وابتداء من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، سيصدر المنتدى تقريراً سنوياً بمساعدة من وحدة دعم صغيرة لتعزيز قدرته وذلك، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي/أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وقد طرح في الأثناء اقتراح يدعو إلى إشراك المجتمع المدني وفي أنشطة الرصد مشاركة وذلك بإطلاق المرصد الأفريقي الذي سيكون مقره في كيب تاون، جنوب أفريقيا.

باء - تعزيز عملية الرصد

٤٢ - في خضم أنشطة الرصد المتزايدة، لا بد من توجيه الاهتمام إلى أهمية ما يحققه الرصد من نتائج بدلا من قصر التركيز على مساهمات السياسات أو البرامج. فبالإضافة إلى ضرورة أن يكون هناك رصد تقوم الحاجة إلى مساهماته وفي الحاجة التي أوجدته، أو رصد تتسم خدماته وبرامجه بالفعالية والكفاءة، يقيم الرصد الذي يركز على النتائج الأثر الناشئ بما في ذلك التقدم في الحد من الفقر. ويقصد بالرصد في السياق الخاص بالشراكة رصد مدى الامتثال للالتزامات المقطوعة والوفاء بها ليتسنى الوقوف عما تضيفه من فروق ملموسة في الأهداف الإنمائية المتوخاة من الشراكة الجديدة، وبخاصة هدف القضاء على الفقر.

٤٣ - ولا بد أن تتوفر في أي عملية للرصد الذي يركز على النتائج مؤشرات واضحة وقابلة للقياس بشأن الأداء المنجز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية المرجوة، ومواعيد مستهدفة متفق عليها، ومعايير قياسية محددة بشكل واضح. ذلك أن هذه المؤشرات أداة مهمة لقياس التقدم بما في ذلك الأثر الناشئ في كل من منتصف مدة البرامج ونهايتها.

٤٤ - وبالإضافة إلى المؤشرات المذكورة، فإن مما يدخل في صميم أي نظام للرصد الفعال، توافر بيانات حالية وموثوقة تشمل جميع البلدان ومختلف الفترات الزمنية. وثمة حاجة أيضا إلى إعادة النظر في مصادر البيانات بعين ناقدة إذ يجوز أن تتعدد كثيرا في البلدان الأفريقية والبلدان المانحة مصادر البيانات بشأن أي مؤشر من المؤشرات.

٤٥ - ويتطلب بالتالي تحسين عملية الرصد إدخال تحسينات كبيرة من حيث البيانات والمؤشرات. ثم إن هناك حاجة إلى آلية تتوفر لها مقومات الاستمرار لرصد تنفيذ الالتزامات المقطوعة تجمع بصورة منتظمة في تقرير واحد النتائج التي تنتهي إليها مختلف آليات الرصد.

٤٦ - فمنئدى الشراكة الأفريقي، بالرغم من أهميته، يعاني من عيب كبير لأنه لا يشرك الجميع بدون استثناء. ففي حين أنه يرصد سياسات المعونة والتجارة والمديونية للبلدان

الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ليس هناك حاليا هيكل مماثل لرصد وتنسيق أنشطة التعاون الاقتصادي للبلدان المانحة الجديدة كالبرازيل والصين والهند. وينبغي لمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، بوصفه جهة الاتصال لشؤون الشراكة في مقر الأمم المتحدة، أن يقيم الاتصالات اللازمة مع هذه البلدان المانحة الجديدة لتحديد أفضل طرق تأمين الرصد السليم، وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية العامة.

سادسا - التوصيات

مواصلة زخم الالتزامات الدولية

التجارة

٤٧ - لما كان إكمال جولة الدوحة للمفاوضات التجارية سيساعد على تحقيق التنمية في أفريقيا بعدة طرق، يقر الفريق بخيبة أمله من توقف هذه المفاوضات حاليا. ونحن نحث على استئناف الجهود من أجل إكمالها.

التخفيف من عبء الدين

٤٨ - يوصي الفريق بأن يجري في المبادرة المتعددة الأطراف للتخفيف من عبء الدين إدراج البلدان الأفريقية المستوفية للشروط والتي لم تستوف معايير الأداء، والبلدان الأفريقية المدينة خارج مجموعة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بما فيها البلدان الأفريقية ذات الدخل المتوسط خارج تلك المجموعة. ويوصي الفريق مؤسسات بريتون وودز ومصرف التنمية الأفريقي بأن تنفذ على نحو كامل الالتزامات التي قطعتها على نفسها تجاه المبادرة المتعددة الأطراف للتخفيف من عبء الدين، وتبلغ مكتب المستشار لشؤون أفريقيا بآخر المستجدات المتعلقة بتنفيذ هذه الخطوات الجديدة.

المعونة

٤٩ - بالرغم من زيادة حجم المعونة إلى أفريقيا في الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥، يرى الفريق أنه ينبغي أن تتضمن المعونة تدفقات من الأموال الحقيقية. وينبغي أن يكون رصد المعونة إلى الشراكة الجديدة أكثر فعالية وفتح باب الاشتراك فيه أمام شركاء آخرين محتملين كالبرازيل وجمهورية كوريا والصين والهند.

التدابير الأفريقية لتعزيز الدعم الدولي

٥٠ - هناك حاجة ماسة إلى أن يسارع القادة الأفارقة بوضع إطار مناسب ومتماسك تقنيا لتسوية العلاقة المؤسسية بين لجنة الاتحاد وأمانة الشراكة الجديدة. ومن الضروري أن يتم في نفس السياق، دعم تعزيز القدرة المؤسسية لمفوضية الاتحاد مع المحافظة على الصورة الإيجابية للشراكة. وتقوم الحاجة أيضا إلى بناء قدرة الجماعات الاقتصادية الإقليمية كأدوات لصياغة وتنفيذ مشاريع الشراكة، وتزويدها بما يلزم من موارد مالية وموظفين من ذوي المهارات.

٥١ - وكما يتم إضفاء الفعالية في تنفيذ مشاريع الشراكة، فإن من الأهمية بمكان أن يتم تعزيز الروابط والتنسيق بين البلدان الأفريقية، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٥٢ - وتحتاج البلدان الأفريقية إلى بذل جهود أخرى لإدراج أولويات الشراكة الجديدة في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية وإشراك حكوماتها وبخاصة وزراء مالياتها على نحو أكمل في عملية إنفاذ الشراكة الجديدة.

٥٣ - وثمة حاجة إلى تعزيز الشراكة بين ثلاثة محركات للتنمية - الحكومة، والقطاع الخاص والمجتمع المدني - وذلك، بإنشاء آليات التشاور مع أصحاب المصلحة وإشراكهم في إنفاذ الشراكة الجديدة.

٥٤ - وثمة حاجة إلى زيادة توعية الناس بأهمية الشراكة وبرامجها. فالحكومات الأفريقية بحاجة إلى الدخول في استراتيجية فعالة للاتصال والإرشاد بغية إذكاء وعي الناس بأهمية الشراكة الجديدة، وحشد جميع أصحاب العمل للعمل، والإبلاغ عن التقدم المحرز في إنفاذ الشراكة الجديدة.

أهمية تعزيز الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للشراكة الجديدة

٥٥ - ستظل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ركنا هاما من أركان الدعم الدولي. غير أنهما لن تحقق مصداقيتهما وفعاليتها في إنفاذ الشراكة الجديدة إلا إذا ما قامت بمراجعة وتعزيز أساليب عملها في أفريقيا وشمل ذلك إطار تنسيق والتعاون.

٥٦ - ولما كانت الشراكة الجديدة عبارة عن برنامج تابع لمفوضية الاتحاد الأفريقي، فسيكون من المفيد لو وضعت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لنفسها إطارا متكاملا لدعم اللجنة المذكورة.

٥٧ - وفي سياق الأفكار التي تكونت لدينا بشأن نطاق دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة، نوصي أيضا بأن تجري كيانات منظومة الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا مناقشة معمقة بشأن التوصيات الواردة في هذا التقرير.

رصد التنفيذ

٥٨ - من المهم تعميق الدعم الدولي لتحسين توافر البيانات الحالية والموثوقة، فضلا عن مؤشرات قابلة للقياس وذلك من خلال زيادة تعزيز بناء القدرة الإحصائية في أفريقيا.

٥٩ - ومن المهم أن يتم بصورة منتظمة تجميع نتائج مختلف آليات الرصد في تقرير مستقل. ومن رأينا أنه ينبغي تعزيز مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا بما يجعله يقدم خدمة قيمة في هذا الصدد ويدعم محمل مسؤولية الأمم المتحدة عن رصد أداء المانحين والشركاء.

المرفق الأول

أعضاء الفريق

إيميكاً أنياوكو (نيجيريا) يشغل حالياً منصب الرئيس الدولي للصندوق العالمي للطبيعة، ورئيس المجلس الاستشاري الرئاسي المعني بالعلاقات الدولية في نيجيريا، ونائب رئيس مركز الجنوب في جنيف. وهو الأمين العام السابق للكمونولث ووزير خارجية سابق لنيجيريا.

جاغديش باغواي (الهند) يعمل أستاذاً للاقتصاد والقانون بجامعة كولومبيا، وهو زميل أقدم بمجلس العلاقات الخارجية. وقد عمل مستشاراً للمدير العام لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة غات) بشأن سياسات الاقتصاد، ومستشاراً خاصاً للأمم المتحدة بشأن العولمة، ومستشاراً خارجياً لمنظمة التجارة العالمية. وقد نشرت لتكريم البروفيسور باغواي ثلاثة مجموعات من المقالات، كما منح العديد من الدرجات الفخرية والجوائز. وقد نال آخر كتبه، وهو *In Defense of Globalization* (في الدفاع عن العولمة) (مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠٠٤)، استحساناً عالمياً.

كويزي بوتشوي (غانا) مؤسس المبادرة المتعلقة بتملك أفريقيا لزام سياسات التنمية والرئيس التنفيذي للمبادرة. وهو وزير مالية سابق لغانا وعمل لعدة سنوات رئيساً لبحوث وبرامج أفريقيا في مركز التنمية الدولية في جامعة هارفارد. كما عمل رئيساً للفريق الذي قام باستعراض الخبرة المكتسبة في إطار برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، ويعمل حالياً كأستاذ زائر لاقتصاد التنمية الدولية بكلية فلتشر بجامعة تفتس.

ميشيل كامديسو (فرنسا) رئيس مركز الدراسات الاستطلاعية الدولية، وممثل خاص لرئيس جمهورية فرنسا لشؤون أفريقيا والمحافظ الفخري لمصرف فرنسا. وهو مدير عام سابق لصندوق النقد الدولي، وعمل رئيساً لنادي باريس ورئيساً للجنة شؤون النقد في الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

فانتو تشيرو (إثيوبيا) يضطلع بتدريس دورات في الدراسات الأفريقية ودراسات التنمية بالجامعة الأمريكية، بواشنطن العاصمة، ويعمل حالياً منظمًا لاجتماعات المسار المتعلق بالبرنامج الاقتصادي العالمي من عملية هلسنكي، المتصلة بالعولمة والديمقراطية.

ريكاردو هاوسمان (جمهورية فنزويلا البوليفارية) يعمل حالياً أستاذاً لممارسات التنمية الاقتصادية بكلية كنيتي لشؤون الحكم بجامعة هارفارد.

ريتشارد جولي (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) زميل بحوث بمعهد دراسات التنمية بالمملكة المتحدة وزميل بحوث أقدم بمركز الدراسات العليا بجامعة

مدينة نيويورك، حيث يعمل كمدير مشارك لمشروع التاريخ الفكري للأمم المتحدة. وعمل قبل ذلك لما يقرب من ١٥ سنة ككاتب للمدير التنفيذي لليونيسيف ولمدة خمس سنوات كمنسق رئيسي لتقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

آن كريستين سيدنس (النرويج) عملت كوزيرة للتعاون الإنمائي بالنرويج، وتتمتع بخلفية في مجال البحوث والعمل في القطاع الخاص. وعملت كزميلة بحوث ونائبة مدير معهد فريديوف نانسن، حيث عملت أيضا بمشروع بلدان الشمال الأوروبي لإصلاح الأمم المتحدة، كما عملت مديرة ومستشارة أقدم للمسائل المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات بشركة ستاتويل النرويجية للنفط.

كارول لانكستر (الولايات المتحدة الأمريكية) أستاذة بجامعة جورج تاون، بواشنطن العاصمة، وزميلة زائرة بمركز التنمية العالمية. ومديرة لمركز مورتارا للدراسات الدولية بجامعة جورج تاون (جماعة فكرية جديدة داخل الحرم الجامعي). وعملت نائبة لمدير وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، ونائبة مساعد وزير الخارجية لشؤون أفريقيا، كما شغلت عددا من المناصب الحكومية الأخرى.

ماساكي مياجي (اليابان) مستشار للشركات بمؤسسة ميتسوبيشي. وتولى مهام مختلفة كنائب رئيس تنفيذي بمؤسسة ميتسوبيشي، وشغل قبل ذلك لمدة سبع سنوات ونصف منصب المدير العام لفرع جوهانسبرغ لمؤسسة ميتسوبيشي (يغطي جميع البلدان الأفريقية). وهو الآن عضو بالفريق الاستشاري الرئاسي لأربعة بلدان، هي جمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وغانا ونيجيريا.

جولين نغو سوم (الكاميرون) رئيسة موظفي البحوث، وهي تشغل حاليا منصب مديرة المعلومات العلمية والتطور التكنولوجي بوزارة البحوث العلمية والتقنية بالكاميرون. وهي وزيرة سابقة للشؤون الاجتماعية وقضايا المرأة في الكاميرون.

سيريل رامافوزا (جنوب أفريقيا) المدير التنفيذي لمؤسسة الاستثمارات الموحدة للألفية؛ والمدير غير التنفيذي لشركة جونيك هولدينغز، التابعة لمجموعة MTN المحدودة ورابطة جنوب أفريقيا للتأمين ضد الأخطار الخاصة.

إسماعيل سراج الدين (مصر) مدير مكتبة الأسكندرية وأستاذ متميز بجامعة فاغينغين هولندا. ويعمل رئيسا وعضوا في مجموعة من اللجان الاستشارية للمؤسسات الأكاديمية والبحثية والعلمية والدولية، ويشارك في جهود المجتمع المدني، ويشمل ذلك الأكاديمية المصرية للعلوم وأكاديمية العالم الثالث للعلوم والأكاديمية الوطنية الهندية للعلوم الزراعية والأكاديمية الأوروبية للعلوم والفنون.

المرفق الثاني

الاجتماعات والمشاورات التي عقدها الفريق

أعضاء الفريق الحاضرون	الجهة التي عقد معها الاجتماع	تاريخ الاجتماع ومكانه
كويشي بوتشوي	مفوضية الاتحاد الأفريقي	٢-٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦ أديس أبابا
	ألفا عمر كوناري	
	الرئيس	
	باتريك مازمهاكا	
	نائب الرئيس	
	بارنارد زوبا	
	مفوض الهياكل الأساسية والطاقة	
	بيانسي ب. جوانس	
	مفوض الشؤون الاجتماعية	
	إليزابيث تانكو	
	مفوضة الزراعة واقتصاد الأرياف	
	م. م. مكويزالامبا	
	مفوض الشؤون الاقتصادية	
	نجية محمد السيد	
	مفوضة الموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا	
	س. أ. جونسون	
	أمين بالمفوضية	
	بن كيوكو	
	مستشار قانوني	
	سالف سال	
	مدير سياسات التخطيط الاستراتيجي والرصد والتقييم	
	وتعبئة الموارد	
	إميل أوغنيما	
	مدير، الشؤون الاجتماعية	

أعضاء الفريق الحاضرون	الجهة التي عقد معها الاجتماع	تاريخ الاجتماع ومكانه
كويشي بوتشوي	جيفري موغوميا مدير، السلام والأمن كامل الصغيري مدير، الشؤون الاجتماعية ريموند أغوسو مديرة، الموارد البشرية والشباب سيمون نغويامبا مستشار مكتب الشؤون الاقتصادية التابع للرئيس ماري - كلير أومو بيزامازا مساعدة خاصة لنائب الرئيس اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	٢-٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦ أديس أبابا
كويشي بوتشوي	عبد الله جانح (الأمين التنفيذي) دانييل تانو مساعد خاص للأمين التنفيذي إيهوي مامو موظفة للشؤون الاقتصادية مكتب تخطيط البرامج والتنسيق	٢-٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦ أديس أبابا
	دعبا ديارا موظف للشؤون الاقتصادية إيهوي مامو موظفة للشؤون الاقتصادية نجارتاندو د. بلايو موظف أقدم للشؤون الاقتصادية التيحاني أتييم مستشار إقليمي	

أعضاء الفريق الحاضرون	الجهة التي عقد معها الاجتماع	تاريخ الاجتماع ومكانه
كويشي بوتشوي	مديري البرامج باللجنة الاقتصادية لأفريقيا	٢-٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦ أديس أبابا
	عايدة أوباكو - منساح منظمة المؤتمر الإسلامي، شعبة خدمات معلومات التنمية كاسيريم نووكي منظمة المؤتمر الإسلامي، شعبة التجارة والتكامل الإقليمي أوغستين فوسو مدير، شعبة السياسات الاقتصادية والاجتماعية عثمان لايي منظمة المؤتمر الإسلامي، شعبة التنمية المستدامة وامبوي كارانجا منظمة المؤتمر الإسلامي، المركز الأفريقي المعني بالجنسين والتنمية أوكي أوني جيكيوي مدير، شعبة إدارة سياسات التنمية التيحاني أتييم مستشار إقليمي دمبا ديارا موظف للشؤون الاقتصادية نجارتاندو د. بلايو موظف أقدم للشؤون الاقتصادية يوسف سليمان مدير، شعبة الشؤون المالية والموارد البشرية	
كويشي بوتشوي	الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في أديس أبابا	٢-٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦ أديس أبابا
	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - مكتب الاتصال الإقليمي ديونو فيديلي الممثل المقيم لدى الاتحاد الأفريقي	

أعضاء الفريق الحاضرون	الجهة التي عقد معها الاجتماع	تاريخ الاجتماع ومكانه
	هانا غوتيمان	
	مساعدة الممثل المقيم لدى الاتحاد الأفريقي	
	المكتب القطري	
	توموكو نشي موتو	
	الممثلة المقيمة (المؤقتة)	
	الدعم الإقليمي الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	
	للمشاركة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والآلية الأفريقية	
	لاستعراض الأقران	
	زيميناى لأكيو	
	منسقة أقدم للبرامج الإقليمية	
	اليونيسيف	
	بروك فيكرو	
	ضباط اتصال	
	مايس برونو	
	موظف أقدم للتخطيط/الموظف المسؤول	
	صندوق الأمم المتحدة للسكان	
	ميتشال تيلاهون	
	موظف اتصال لدى الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية	
	لأفريقيا	
	ماريا لورديس م. لوسيس	
	موظفة اتصال	
	جود إدوتشي	
	نائبة الممثل المقيم	
	الاتحاد الدولي للاتصالات	
	كالي توميلو	
	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	
	بيفيكادو برهانو	
	رئيس وحدة	

أعضاء الفريق الحاضرون	الجهة التي عقد معها الاجتماع	تاريخ الاجتماع ومكانه
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	بونغي ماكينوا منسق قطري	
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	سترايك مكاندلا	
ممثل البرنامج لدى الاتحاد الأفريقي/لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا	سويت أسيفاو متدربة ديره شابات متدربة تابعة للمتطوعي الأمم المتحدة	
برنامج الأغذية العالمي	هيلين بيكلي موظفة اتصال	
منظمة الصحة العالمية لدى الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا	جايتان رانتا وودراووجو مدير	
مكتب الأمم المتحدة للاتصال - الاتحاد الأفريقي	بو بكر - بليز ي. جاني مدير مكتب الأمم المتحدة للاتصال - الاتحاد الأفريقي	
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	مامو إيهوي موظفة للشؤون الاقتصادية التيجاني أتييم مستشار إقليمي ديمبا ديارا موظف للشؤون الاقتصادية	

أعضاء الفريق الحاضرون	الجهة التي عقد معها الاجتماع	تاريخ الاجتماع ومكانه
جوليين نغو - سوم	الاتحاد الأفريقي	٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦ بروكسل
	أ. تودوراكس نائب المدير العام للمديرية العامة للتنمية دبلو. أولتوف المديرية العامة للتنمية إ. دريسمان المديرية العامة للتنمية ك. ف. فالكنتريغ نائب المدير العام للتجارة ج. وينبرغر المديرية العامة للتجارة	
ريتشارد جولي فانتو تشيرو	إدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦ لندن
	روزميري ستيفينسن مديرة إدارة السياسات الأفريقية جراهام ستيفمان مدير عام ٢٠٠٥ ومستشار استراتيجي لمجلس الإدارة ليز بييري إدارة السياسات الأفريقية إينا - إلين إسماعيل موظفة معنية بسياسات العلاقات الخارجية بإدارة السياسات الأفريقية آن شميث موظفة للشؤون السياسية، وحدة سياسات عموم أفريقيا مكتب الشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث	

أعضاء الفريق الحاضرون	الجهة التي عقد معها الاجتماع	تاريخ الاجتماع ومكانه
إيمكا أنياوكو ماساكي ميباجي	مصرف التنمية الأفريقي	٢-٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦ تونس
	دونالد كيروكا الرئيس بو بكر سيديبي مدير، بإدارة التنمية الريفية والزراعة أدريا ناريسون راكوتوبي مدير، بإدارة الهياكل الأساسية محمود مايكل مستشار أقدم، وحدة دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا غبريال إنجاتو أخصائي أقدم للإدارة	
إيمكا أنياوكو ميشيل كامديسو فانتو تشيرو جوليان نجوسوم كارول لانكستر آن كريستين سيدنس ماساكي ميباجي ريتشارد جولي	أولوسيغون أوباسانغو رئيس جمهورية نيجيريا أنغوسي أوكونجو - إيوالا وزيرة المالية في نيجيريا تونجي أولا كونجو رئيس اللجنة التوجيهية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	٦-٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦ أبوجا

أعضاء الفريق الحاضرون	الجهة التي عقد معها الاجتماع	تاريخ الاجتماع ومكانه
إيمكا أنياوكو ميشيل كامديسو فانتو تشيرو جوليان نجوسوم كارول لانكستر آن كريستين سيدنس ماساكي مياجي ريتشارد جولي	المائدة المستديرة النيجيرية للأعمال التجارية الأفريقية بامانجا توكور الرئيس باشورون ج. ك. راندل المدير تشني - تشني أباغانا عضوة السيد دوتون آجاي منسق منطقة غرب أفريقيا صامويل أيوديلي المساعد التنفيذي للرئيس مايك أجيجيو رئيس، إذاعة ميناج الدولية بات نوبودو رئيسة مجموعة روييف مجموعة الخدمات المالية مسؤولون من حكومة اليابان ومجموعات أعمال تجارية	٦-٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦ أبوجا ٨-٩ أيار/مايو ٢٠٠٦ طوكيو
كارول لانكستر ماساكي مياجي فانتو تشيرو	ياسوهيسا شيزاكي ناتبة وزير أقدم وزارة الخارجية يويشي أتاي مدير عام لشؤون البلدان الأفريقية جنوبي الصحراء الكبرى وزارة الخارجية شينشي سايتو نائب رئيس تنفيذي المنظمة اليابانية للتجارة الخارجية	

أعضاء الفريق الحاضرون	الجهة التي عقد معها الاجتماع	تاريخ الاجتماع ومكانه
	إيزومي آراي مدير تنفيذي مقيم للشؤون الأفريقية المصرف الياباني للتعاون الدولي ميكيو موري مدير، الشعبة الثانية للشؤون الأفريقية جازو شيا متسووكا نائب رئيس، الوكالة اليابانية للتعاون الدولي توموهيكو ميهارا عضو برلمان ونائب رئيس نادي الدعم الأفريقي أتسوشي هتاكينوا نائب رئيس أقدم لوكالة التعاون الدولي الياباني المصرف الياباني للتعاون الدولي هيروتو أراكاوا مدير تنفيذي للمصرف الياباني للتعاون الدولي	
فانتو تشيرو كارول لانكستر	حكومة الصين	١١ أيار/مايو ٢٠٠٦ بيجين
	هي يفي وزير مساعد للشؤون الخارجية وزارة الخارجية لي غيانج مين نائب المدير العام للإدارة الأفريقية وزارة الخارجية جاو يابن مدير عام لإدارة شؤون آسيا الغربية والشؤون الأفريقية وزارة التجارة تين لين نائب مدير، مكتب الأمانة العامة للجنة المتابعة الصينية لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا، بالإدارة الأفريقية وزارة الخارجية	

أعضاء الفريق الحاضرون	الجهة التي عقد معها الاجتماع	تاريخ الاجتماع ومكانه
إيمكا أنياوكو فانتو تشيرو مولين نجو - سوم كارول لانكستر ماساكي مياجي	المائدة المستديرة لمناقشة الأعمال التجارية الأفريقية مجموعة الأعمال التجارية المعنية بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٦ نيويورك
	مايك أجيغبو رئيس، إذاعة ميناج الدولية سويت جيوا - أوزاجي الأمينة التنفيذية، فريق الأعمال التجارية التابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا نيجيريا كين إيفي مستشار سياسي لرئيس المائدة المستديرة للأعمال التجارية الأفريقية	